كتاب "التقاسيم والأنواع" للحافظ ابن حبان البستي (354 هـ): قيمته العلمية ومنزلته بين كتب السنة الصحيحة

للدكتور أحمد امحرزي العلوي*

مقدمة :

يعتبر القرن الثالث الهجري من أجل عصور الحديث وأسعدها بخدمة السنة، ففيه ظهر كبار المحدثين وجهابذة المؤلفين وحذاق الناقدين، وفيه أشرقت شموس الكتب الستة التي كادت لا تغادر من صحيح الحديث إلا النزر اليسير، والتي عليها يعتمد المستنبطون، وبها يعتضد المناظرون، وعن محياها تنجاب الشبه، وبضوئها يهتدي الضال، وببرد يقينها تثلج الصدور. وبانسلاخ هذا القرن يكاد يتم جمع الحديث وتدوينه، ويبتديء عصر ترتيبه وتهذيبه وتسهيله على رواده وتقريبه.

وقد أشار إلى هذه المراحل كلها الإمام ابن حجر العسقلاني -رحمه الله- فقال : «حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار. فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح (ت 160 هـ) وسعيد بن أبي عروبة (ت 156 هـ) وغيرهما. وكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة

(*) أستاذ بكلية الآداب بمراكش (جامعة القاضي عياض - المغرب)

الثالثة، فدونوا الأحكام، فصنف الإمام مالك "الموطأ" وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم. وصنف ابن جريج (ت 150 هـ) بمكة، والأوزاعي (ت 156هـ) بالشام، وسفيان الثوري (ت 161 هـ) بالكوفة، وحماد بن سلمة بن دينار (ت 176هـ) بالبصرة، والليث بن سعد (ت 175هـ) بمصر ... ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم، إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث رسول الله ﷺ خاصة، وذلك على رأس المئتين، فصنف عبيد الله بن موسى العبسي مسندا (ت 213 هـ)، وصنف مسدد بن مسرهد البصري (ت 226 هـ) مسندا، وصنف نعيم بن حماد الخزاعي (ت 228 هـ) مسندا، ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم، فقل إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد كالإمام أحمد (ت 241 هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت 238 هـ)، وعثمان بن أبي شيبة (ت 239 هـ)، وغيرهم من النبلاء.

ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معا، كأبي بكر ابن أبي شيبة (ت 235 هـ)، وبقي بن مخلد الأندلسي (ت 276 هـ).

فلما رأى البخاري رضي الله عنه هذه التصانيف ورواها، وانتشق رياها واستجلى محياها وجدها بحسب الوضع : جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف، فلا يقال لغثّه سمين. فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين» [1].

ثم تلاه تلميذه وصاحبه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت 261 هـ) فصنف كتابا في صحيح السنة، فكان "صحيحاهما" النواة والمنهج للباحثين في هذا العلم الشريف، إلا

(1) راجع هدي الساري ص 4 و 5 وشرح علل الترمذي ص 54 و 55.

أنهما -رحمهما الله- لم يستوعبا الصحيح ولا قارباه بشهادتهما، مما ترك المجال واسعا، والميدان فسيحا أمام من قويت عزيمته، وارتفعت همته لجمع ما حصل له من صحيح السنة، فتشوف لذلك محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت 311 هـ) فصنف كتابه المعروف بـ «صحيح ابن خزيمة»، ثم تلاه تلميذه ابن حبان فاقتفى أثره في التصنيف في الصحيح فصنف كتاب "الأنواع والتقاسيم" المعروف بـ "صحيح ابن حبان" وهو ما سنتناول الحديث عنه وفق النقط التالية :

1 - التعريف بالحافظ ابن حبان البستي.

2 - مميزات كتاب "التقاسيم والأنواع" وقيمته العلمية.

أ - اسم الكتاب.

ب - مميزاته عن كتب السنة.

ج - قيمته العلمية.

د - منزلته بين كتب السنة الصحيحة.

3 - عناية العلماء به.

- خاتمة.

1) التعريف بالحافظ محمد بن حبان البستي :

هو الحافظ أبو حاتم محمد ابن حبان البستي التميمي القاضي. ولد ببست ونشأ بها عام 276 هـ. ولا يوجد في كتب التراجم المتوفرة ما يكشف لنا عن نشأة ابن حبان الأولى وكيفية تلقيه للعلم، إلا أنه طلب العلم في سن مبكرة، فقد قال الذهبي في ترجمته : «طلب العلم على رأس الثلاثمئة» [2]. وهذه إشارة منه إلى أنه طلب العلم بنفسه وعمره آنذاك ينيف على العشرين عاما، فكان ينتقل بين الشيوخ والحفاظ من أهل بلده يسمع منهم ويأخذ عنهم، ويفيد من مختلف علومهم. وكان الحصول على العلم هو الرغبة القصوى لديه، فرحل في سبيله إلى مناطق العالم الإسلامي، فزار أكثر من أربعين بلدا إسلاميا من الشاش إلى الإسكندرية، وقد حصل له من الشيوخ في أثناء رحلته ما لم يحصل لغيره، فسمع عن أكثر من ألفي شيخ، إلا أنه -رحمه الله- كان شديد الانتقاء لشيوخه، فلم يدر أسانيد السنن إلا على عشرين شيخا ممن اقتنع برواياتهم وحازوا أعلى مراتب الثقة والقبول عنده [3].

ورغم ما تعرض له ابن حبان رحمه الله من محنة [4] إلا أنه ظل علما شامخا من أئمة هذا العلم، أجمع الأئمة الأعلام على ثقته وإمامته في علم الحديث وعلله ورجاله. قال عنه تلميذه الحاكم النيسابوي صاحب كتاب المستدرك (ت 405 هـ) : «أبو حاتم البستي كان من أوعية العلم في اللغة والفقه والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال، صنف فخرج له من التصانيف في الحديث مالم يسبق إليه».[5] وقال : «أيضا أبو حاتم البستي كبير في العلوم وكان

(2) انظر : ميزان الاعتدال 506/3.

(3) راجع مقدمة صحيحه.

(4) راجع في ذلك طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 132/3، ولسان الميزان لابن حجر 112/5.

(5) انظر معجم البلدان لياقوت الحموي مادة "بست"، والأنساب للسمعاني 209/2.

يحسد لفضله» [6] وقال ابن العماد الحنبلي : «العالم الحبر والعلامة البحر كان حافظا ثبتا، إماما حجة، أحد أوعية العلم في الحديث والفقه واللغة، والوعظ الطب والنجوم». [7] ووصفه الإمام الذهبي بقوله : «كان رأسا في معرفة الحديث». [8] واعتبره ابن كثير من الأئمة المجتهدين فقال : «محمد بن حبان صاحب "**الأنواع والتقاسيم**" وأحد الحفاظ الكبار المصنفين المجتهدين » [9].

وقد أجمع القول فيه إمام النقاد الحافظ ابن حجر العسقلاني حيث قال : «كان صاحب فنون وذكاء مفرط» [10].

وقد توفي –رحمه الله– عام (354 هـ) وخلف مؤلفات عدة أقام لها مكتبة في بلده، وحبسها على طلاب العلم، ذكر عددا منها الخطيب البغدادي في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع».

ومن أهم هذه المؤلفات :

- كتاب "**الثقات**" يقع في تسع مجلدات وهو مطبوع.
- كتاب "**المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**". وهو مطبوع في ثلاث مجلدات.
- كتاب "**مشاهير علماء الأمصار**" وهو مطبوع.
- كتاب "**روضة العقلاء ونزهة الفضلاء** "وهو مطبوع.
- كتاب "**التقاسيم والأنواع**" المعروف بـ "صحيح ابن حبان" وهو ما سنحاول الحديث عنه بإبراز مميزاته وقيمته العلمية، ومنزلته بين كتب السنة الصحيحة، وعناية العلماء به.

---

(6) لسان الميزان 114/5.

(7) شذرات الذهب 16/3.

(8) ميزان الاعتدال 508/3.

(9) البداية والنهاية 259/11.

(10) لسان الميزان 112/5.

2) كتاب "التقاسيم والأنواع" :

أ - اسم الكتاب :

إن الاسم الكامل الذي وضعه ابن حبان لكتابه هو «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها»، غير أن العلماء الذين عرضوا لابن حبان في مصنفاتهم اختلفوا في تسمية هذا الكتاب وكل واحد منهم أطلق عليه جزءا من هذه التسمية الطويلة، فالذهبي ينقل عن الإدريسي[11] قوله «صنف - يعني ابن حبان - المسند الصحيح»[12]، وذكره بذلك أيضا الأمير علاء الدين الفارسي في مقدمته[13]، لكنه اقتصر على لفظ "التقاسيم والأنواع" [14]، وذكره الذهبي في السير [15] باسم "الأنواع"، ثم قال : «وفي صحيحه أي "صحيح ابن حبان"» وفي تذكرة الحفاظ [16] أطلق عليه اسم "الأنواع أو كتاب : "الأنواع والتقاسيم"»

وأما أبو عمرو بن الصلاح في مقدمته [17] فقد ذكره فيها باسم "صحيح أبي حاتم بن حبان"، وسماه الحافظ العراقي "صحيح ابن حبان". وقال أيضا «وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي المسمى بـ : التقاسيم والأنواع [18].

---

(11) هو الحافظ العالم أبو سعد عبد الرحمان الإدريسي محدث سمرقند، ومصنف تاريخها. كان حافظا جليل القدر توفي والحاكم في عام واحد أي 405 هـ.. أنظر الأنساب : 160/1، تذكرة الحفاظ : 1062/3.

(12) سير أعلام النبلاء : 94/16.

(13) و(14) مقدمة الإحسان.

(15) سير أعلام النبلاء : 94/16.

(16) تذكرة الحفاظ.

(17) مقدمة ابن الصلاح : 30.

(18) التبصرة والتذكرة : 54/1، وانظر ذيل على ميزان الاعتدال : 182.

واضطرب صاحب "كشف الظنون" في تسمية الكتاب فذكره ثلاث مرات في ثلاثة مواضع بثلاثة أسماء :

فسماه في حرف التاء «التقاسيم والأنواع في الحديث».

وسماه في حرف الصاد «صحيح ابن حبان».

وسماه في حرف الكاف : «كتاب الأنواع والتقاسيم لابن حبان، وهو المعروف ب"صحيح ابن حبان"» [19]. ورمز إليه بلفظ "التقاسيم" الفيروزبادي فقد قال في مادة (بحث) [20] وعلي بن محمد البلحاثي راوي كتاب "التقاسيم" لابن حبان عن الزوزني عنه.

ووهم الزركلي في "أعلامه" فجعل هذا الكتاب كتابين، فقال في ترجمة ابن حبان : ومن كتبه «المسند الصحيح في الحديث و"الأنواع والتقاسيم" جمع فيه ما في الكتب الستة محذوفة الأسانيد» [21]. وهو خطأ بيّن لعدة وجوه فليس : "الأنواع والتقاسيم" : كتابا غير "المسند الصحيح" ولا جمعا لما في الكتب الستة، ولا محذوف الأسانيد.

وإسم "المسند الصحيح" هو الإسم الذي اختاره ابن حبان لكتابه، وحاكى به كتاب شيخه ابن خزيمة، فقد ذكر ابن حجر -رحمه الله- [22] أن ابن خزيمة سمى صحيحه : «المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة». وهذا الذي رجحه الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- حيث قال : «فَرَجَحَ عندي بل استيقنت أن هذا هو الاسم الصحيح للكتاب الذي سماه به مؤلفه، وزادني بذلك ثقة أن الذهبي نقل في

(19) انظر كشف الظنون : 77/2.
(20) القاموس المحيط (بحث) 264/2.
(21) الأعلام : 306/6.
(22) النكت الظراف : 291/1.

ترجمة ابن حبان بعض ما قاله أبو سعد الإدريسي في الثناء على ابن حبان حيث قال :كان على قضاء سمرقند زمانا وكان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار، عالما بالطب والنجوم، وفنون العلم، صنف "المسند الصحيح" و"التاريخ". فهذا حافظ قديم معاصر لابن حبان سمع من شيوخ أقدم منه مثل أبي العباس الأصم (ت 346 هـ) توفي قبل ابن حبان بنحو ثمان سنوات وهو من طبقة الحاكم تلميذ ابن حبان هذا المؤرخ القديم المعاصر سمى الكتاب بأول الاسم» [23].

وهذا الذي رجحه أحمد شاكر هو الذي ثبت في عنوان الكتاب من النسخة الموجودة بدار الكتب المصرية.[24] غير أن الكتاب أصبح مشهورا وشائعا في ألسنة المحدثين والفقهاء باسم "صحيح ابن حبان" وهو ما اختاره السيوطي [25] والصنعاني[26] وغيرهم من المحققين، بل الشائع في الأوساط العلمية والعامة وفي المؤلفات التي تنقل عن ابن حبان أو يرد له فيها ذكر، لأنه أخصر التسميات وأسهلها نطقا على اللسان وأعذبها وقعا على الآذان. وتأسيا "بالجامع الصحيح" للإمام البخاري فإنه ذاع وانتشر باسم «صحيح البخاري» مع أن اسمه أكثر من ذلك.

وهذا الذي اختاره الشيخ أحمد شاكر حيث قال : «وإنما اخترت هذا الإسم "صحيح ابن حبان" لأنه المطابق للكتاب في الحقيقة، فعلى أي ترتيب كان فهو "صحيح ابن حبان". وهو الاسم الأشهر والأسير على ألسنة المحدثين والفقهاء والمخرجين وعلى ألسنة الناس كافة، يقولون إذا نسبوا إليه حديثا : أخرجه ابن حبان في صحيحه، أو صححه ابن حبان، (وهي العبارة التي يستعملها

---

(23) صحيح ابن حبان، المقدمة.

(24) مقدمة الإحسان، بتحقيق شعيب الأرنؤوط : 34.

(25) تدريب الراوي : 83/1.

(26) توضيح الأفكار : 65/1.

شراح الحديث كابن حجر والقاري والصنعاني والشوكاني وغيرهم) أو نحو ذلك من العبارات. فهو في لسانهم أبدا "صحيح ابن حبان" يريدون أنه رواه وأخرجه واختاره وصححه. فسواء تقدم الحديث أو تأخر في ترتيب ابن حبان الذي صنع فهو حديث رواه في كتابه مختارا له على شرطه ومصححا»[27].

ورغم أن المحقق شعيب الأرنؤوط يشاطر أحمد شاكر ما رجحه فإنه آثر تسمية الكتاب بما سماه به مرتبه الأمير علاء الدين الفارسي، وهو "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان" [28] مع أنه أشار في الطبعة الأولى من الكتاب إلى اختيار اسم "صحيح ابن حبان" لأنه الشائع الذائع في الأوساط العلمية، ولأنه أخصر التسميات وتأسيا بالجامع الصحيح للإمام البخاري[29].

ب – مميزات صحيح ابن حبان عن كتب السنة :

لقد امتاز "صحيح ابن حبان" عن غيره من كتب السنة بعدة مميزات منها :

1 – **المقدمة** : إن مما امتاز به "صحيح ابن حبان" أنه وضع مقدمة لكتابه شرح فيها الهدف من تأليفه ومنهجه وشروطه. وهو شيء لم يهتم به المحدثون قبله، باستثناء الإمام مسلم الذي افتتح صحيحه بمقدمة بيّن فيها الغرض من تأليفه، ونص فيها على شرطه، ثم ناقش من اشترط شروطا مستحدثة لم تؤثر عن السلف. وكان مما قاله في سبب تأليفه : «أما بعد فإنك –يرحمك الله– بتوفيق خالقك ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها

---

(27) صحيح ابن حبان : 1/8-9.

(28) انظر : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان : 35/1 طبعة 1408هـ.

(29) انظر صحيح ابن حبان : 1/ هامش : (33) طبعة 1404 هـ.

في الثواب والعقاب والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي نقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم. فأردت -أرشدك الله- أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر فإن ذلك -زعمت- مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها والاستنباط منها»[30]. فكان الدافع إلى التأليف استجابة منه لمن سأله أن يجمع الأحاديث الصحاح في مكان واحد بلا تكرار ليسهل حفظها وتناولها.

وكان مما ذكره مسلم في مقدمته أنه هاجم هجوما شديدا ما اشترطه بعض العلماء - منهم البخاري-" [31] من عدم قبول حديث المتعاصرين إذا لم يصرح بالسماع ما لم يثبت لقاؤهما، والسماع منه ولو مرة، وبيّن أن هذا الشرط مستحدث لا دليل عليه، ثم ساق أدلته في إبطاله [32].

ورغم أن الإمام مسلما وابن حبان انفردا من بين المحدثين بوضع مقدمة لكتابيهما بينا فيها خطتهما ومنهجهما فإن الترمذي أيضا شرح خطته وبيّن مراجعه وذكر شروطه، ولكنه اختار الخاتمة ليودع فيها ما أراده من ذلك ؛ وفيها ذكر رأيه على جهة الإجمال

(30) صحيح مسلم بشرح النووي : 1/45-46.

(31) اختلف العلماء في المعي بالرد والنقد في كلام الإمام مسلم فقيل المراد به البخاري وهو ظاهر كلام الذهبي في سير أعلام النبلاء : 12/573، وبه قال الأمير الصنعاني في توضيح الأفكار : 1/44 وغيرهما. وقيل المراد به علي بن المديني -رحمه الله- وإليه ذهب ابن كثير في كتابه "اختصار علوم الحديث" : 56، والحافظ سراج الدين البلقيني في كتابه "محاسن الاصطلاح" : 158، وبه جزم الحافظ ابن حجر كما نقله عنه تلميذه الحافظ البقاعي في كتابه "النكت الوفية على شرح الألفية"، وقال به محمد بن قاسم الغزي الشافعي تلميذ الحافظ السخاوي في حاشيته على "شرح العراقي لألفيته"، وانتصر لهذا عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على كتاب الذهبي "الموقظة في علم مصطلح الحديث" : 134 ؛ فقد ذكر أقوال الجانبين وقال : «وبهذا التعليل والتمييز بين مذهب البخاري وشيخه علي بن المديني يخرج البخاري من أن يكون المعني بقول مسلم وإنكاره الشديد لأنه توسط بين مذهب ابن المديني ومذهب مسلم في المسألة» : 138.

(32) صحيح مسلم بشرح النووي : 1/130 وما بعدها.

في الأحاديث التي ضمنها كتابه فقال : «جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين : حديث ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من خير خوف ولا سفر» [33]، وحديث النبي ﷺ أنه قال : «وإذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه» [34]. وقد بينا علة الحديثين جميعا في الكتاب [35]. ثم بيّن مراجعه في آراء الفقهاء التي ذكرها في كتابه، فروى أسانيده فيها إلى سفيان الثوري ومالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وذكر مراجعه في نقد الحديث وعلله، والرجال، والتاريخ، وأكثر ما ذكره مما ناظر به محمد بن إسماعيل البخاري شيخه، وذكر الدافع إلى ذلك فقال : «وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث لأنا سئلنا عن هذا العلم زمانا فلم نفعله، ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس» [36]. وكان مما ذكره أيضا الرد على من يعيبون أهل الحديث بالكلام في الرجال، كما أظهر رأيه في أمور عدة كالرواية بالمعنى، وطرق تحمل الحديث، وختم كلامه بشرح بعض المصطلحات التي استعملها في كتابه والتي قد تختلف فيها الأنظار لجدتها أو لتعدد مفهومها مثل "حديث حسن" و«حديث غريب» وغير ذلك.

وإذا استثنينا هذه الكتب الثلاثة فلا يوجد في كتب السنن والصحاح ذكر للبيان والمنهج الذي التزمه أصحابها، وما قيل في ذلك إنما هو اجتهاد وقول بعد دراسة وتمعن وتمحيص، على أنه لابد من الإشارة إلى أن أبا داود رحمه الله انفرد بذكر منهجه

(33) انظر سنن الترمذي : 1/303-304.

(34) نفس المصدر : 6/222-224.

(35) نفس المصدر : 6/222-224.

(36) نفس المصدر.

وشروطه في رسالة خاصة ومستقلة [37] مع أنه لم يجعل لكتابه "السنن" مقدمة ولا خاتمة، فمما قاله : «إنكم سألتموني في أن أذكر لكم الأحاديث التي في "كتاب السنن" أهي أصح ما عرفت في الباب، فاعلموا أنه كله كذلك إلا أن يكون قد روي من وجهين : أحدهما أقوم إسنادا والآخر أقوم في الحفظ فربما كتبت ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ... ثم قال : وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر وليس على نحوه في الباب غيره، وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها أصح من بعض»[38].

من خلال ما سبق يتضح ما يلي :

1 – أن التأليف في السنن كان بدافع السؤال من أهل العلم.

2 – أن المؤلفين قبل ابن حبان إنما صنفوا مؤلفاتهم استجابة لمن سألوهم جمع الأحاديث وترتيبها ليسهل الرجوع إليها، فجمع كل واحد ما صح لديه على الشرط الذي وضعه، والترتيب الذي اخترعه، ورأى أنه الأصوب والأقرب إلى تناول السنة وحفظها.

أما ابن حبان فصنف كتابه بدافع من نفسه، واخترع له طريقة رأى أنها الأصوب لحفظ السنة واستيعابها، وقد كان للوضع الاجتماعي والمناخ الفكري الذي وجد فيه ابن حبان أثر في هذا الترتيب وما اشترطه على نفسه من شروط –كما بين نفسه– فمما قاله –رحمه الله– : «وإني لما رأيت الأخبار طرقها كثرت، ومعرفة الناس بالصحيح قلت [39] لاشتغالهم بكتبة الموضوعات، وحفظ

(37) نشرت هذه الرسالة.

(38) رسالة أبي داود إلى أهل مكة.

(39) كان هذا زمن ابن حبان.

الخطأ والمقلوبات، حتى صار الخبر الصحيح مهجورا لا يكتب، والمنكر المقلوب عزيزا يستغرب. وإن من جمع السنن من الأئمة المرضيين، وتكلم عليها من أهل الفقه والدين، أمعنوا في ذكر الطرق للأخبار، وأكثروا من تكرار المعاد للآثار، قصدا منهم لتحصيل الألفاظ على من رام حفظها من الحفاظ، فكان ذلك سبب اعتماد المتعلم على ما في الكتاب، وترك المقتبس التحصيل للخطاب» (40). كل هذا دفعه إلى جمع الأسانيد الصحيحة ووضعها في أيدي الناس لصرفهم عن الأخبار والأسانيد الضعيفة والموضوعة.

3 – يشترك ابن حبان والإمام مسلم في مناقشة شروط غيرهما، وأنهما لن يلتزما بتعديل غيرهما بل بما صح لديهما بالدلائل الواضحة وصحة الاعتبار أنه ثقة، مما يدل على قوة اجتهادهما وعدم ركونهما الى تقليد غيرهما جرحا وتعديلا.

4 – انفرد ابن حبان بذكر شروطه في كتابه وتفصيلها تفصيلا دقيقا وهو ما وضحه في المقدمة بإسهاب، وذكر بعضها في كتبه الأخرى.

2 – ترتيب الكتاب :

سلك المحدثون طرقا مختلفة في ترتيب كتبهم، ولا شك أن كل واحد منهم كان في ذهنه عند التأليف سبب مناسب صدر عنه في ترتيب كتابه، وداع مقنع في تقديم ما قدم وتأخير ما أخر، وحيث لم يعلن واحد منهم عن سر ترتيبه – سوى ابن حبان– فإن أية محاولة لاستكشاف هذا السر أو استنباط السبب المستكن خلف هذا الترتيب سيكون اجتهادا وظنا يحتمل الصواب والخطأ.

ويمكن تقسيم المحدثين إلى مجموعات ثلاث بالنسبة لما بدأوا به كتبهم من موضوعات :

(40) صحيح ابن حبان : 102/1.

- المجموعة الأولى ويمثلها النسائي والترمذي وأبو داود وابن أبي شيبة، وقد اتجهت هذه المجموعة إلى ذكر أحكام العبادات مباشرة فبدأت بالطهارة، ثم الصلاة، فغيرها من العبادات، على خلاف بينهم في ترتيب العبادات بعد الصلاة. ويقال في سبب البدء عند هذه المجموعة إن أول ما يطالب به الإنسان المسلم هو الصلاة وهي لا تقبل إلا بشرط الطهارة.

- أما المجموعة الثانية فتضم البخاري ومسلم وابن ماجة والدارمي، وتشترك في أنها قدمت على أبواب الطهارة والعبادات أبوابا أخرى، ثم اختلفت في موضوعات هذه الأبواب المقدمة على العبادات.

فالبخاري بدأ كتابه بباب "بدء الوحي" ثم "الإيمان" ثم "العلم"، وقد يكون غرضه في ذلك أن أول ما يطالب به الإنسان هو الإيمان، وعن الإيمان تصدر بقية الأعمال، والإيمان أمر نفسي مستكن في القلب لا يكفي في إثباته إعلانه باللسان، فيجب أن يتوفر فيه عنصر الإخلاص، لهذا بدأ البخاري كتابه بحديث «إنما الأعمال بالنيات»[41] . وأول شيء يجب الإيمان به هو الوحي لأن جميع متطلبات الإيمان مما سيذكره في صحيحه متوقف على كون محمد ﷺ نبيا موحى إليه، فإذا استقر ذلك وجب على الإنسان أن يتعلم الشرائع حتى يكون ممتثلا لربه متصفا بالإيمان، وأول ما يجب أن يتعلمه حينئذ هو الطهارة، ثم الصلاة ثم تأتي بعد ذلك بقية الأحكام والفضائل.

وكذلك قدم مسلم أبواب الإيمان وأركان الإسلام وبعض العقائد كأحاديث الرؤية والشفاعة قبل أن يأتي بأبواب الطهارة والعبادات.

(41) انظر فتح الباري : 10/1.

أما ابن ماجة والدارمي فمنهجهما متشابه من حيث أنهما قدما على العبادات أبوابا في اتباع السنة وهي أشبه ما تكون بمقدمة تشرح سبب التأليف في الحديث وتبين فضل الاشتغال به وترد على أعداء أهل السنة والمحدثين من المعتزلة وغيرهم.

فقد بدأ ابن ماجة كتابه بأبواب في اتباع سنة رسول الله ﷺ وتعظيم حديثه، والتغليظ على من عارضه وعلى من تعمد الكذب فيه، ثم اتباع سنة الخلفاء الراشدين، واجتناب البدع والجدل والرأي والقياس، ثم الإيمان والقدر وفضائل الصحابة وذكر الخوارج والجهمية، والرد عليهم بذكر طرف من أحاديث الصفات، ورؤية الله في الآخرة، ثم ذكر أبوابا في العلم بدأها بفضل تعلم القرآن، وعقب ذلك شرع في ذكر الطهارة والعبادات.

وقد صنع الدارمي قريبا من ذلك وهو في الموضوعات التي سبقت أبواب العبادات يروي الحديث وغيره من أقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم، بل روى فيه نزرا من كتب النصارى وغيرهم.

– الطريقة الثالثة ويمثلها ابن حبان وحده بترتيبه المبدع. ذلك أن ابن حبان الذي يعتقد أن في لزوم السنة «تمام السلامة وجماع الكرامة لا تطفأ سرجها ولا تدحض حججها، من لزمها عصم، ومن خالفها ندم، إذ هي الحصن الحصين والركن الركين»[42] لم يرض عن ترتيب «الذين أمعنوا في ذكر الطرق للأخبار وأكثروا من تكرار المعاد للآثار قصدا منهم لتحصيل الألفاظ على من رام حفظها من الحفاظ، فكان ذلك سبب اعتماد المتعلم على ما في الكتاب وترك المقتبسين التحصيل للخطاب»[43]. فلا بد إذن –والحالة هذه– من حيلة يحتالها « ليحفظ الناس السنن ولئلا يعرجوا على الكتبة والجمع إلا عند الحاجة دون الحفظ والعلم به»[44].

(42) صحيح ابن حبان : 102/1.
(43) نفس المصدر والصفحة.
(44) نفس المصدر : 15/1.

فما الحيلة إذن لتحقيق هذه الغاية وبلوغ الهدف ؟ يقول ابن حبان : «فتدبرت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين وأمعنت الفكر فيها لئلا يصعب وعيها على المقتبسين فرأيتها تنقسم خمسة أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية :

1 – الأوامر التي أمر الله عباده بها.

2 – النواهي التي نهى عباده عنها.

3 – أخباره عما احتيج إلى معرفتها.

4 – الإباحات التي أبيح ارتكابها.

5 – أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها.

ثم رأيت كل قسم منها يتنوع أنواعا كثيرة [45] فجميع أنواع السنن أربعمائة نوع على حسبه ما ذكرناها» [46].

فهذه هي تقاسيمه الخمسة التي يتألف منها الصحيح والتي تشتمل على أربعمائة نوع من الأنواع «ولو أردنا أن نزيد على هذه الأنواع التي نوعناها للسنن أنواعا كثيرة لفعلنا، وإنما اقتصرنا على هذه الأنواع دون ما وراءها، وإن تهيأ ذلك لو تكلفناه» [47]. وقد وضع لكل نوع منها عنوانا يدل على فقه سليم وفهم مستقيم واستنباط عجيب، كما تفنن في وضع هذه الأنواع ما شاء وأغرب فيها ما شاء، فهي تصنيفات أصولية منطقية، وقواعد فقهية دقيقة، لا يكاد يعرفها إلا من وضعها، ولا يخطر على ذهن الباحث عن حديث ما في أي نوع أثبته.

وقد أوضح ابن حبان غايته من هذا التنويع وقصده من هذا التقسيم فقال : «قصدنا في تنويع السنن الكشف عن شيئين :

(45) صحيح ابن حبان : 103/1.

(46) نفسه : 149/1.

(47) نفسه : 149/1.

أحدهما خبر تنازع الأئمة فيه وفي تأويله، والآخر عموم خطاب صعب على أكثر الناس الوقوف على معناه»[48].

فهو إذن بهذا : العالم الذكي والأستاذ الكفء الذي يدرك مواطن الصعوبة فيذللها ويدري الأسباب في تشعب الآراء فيحاول جمعها وتسليط الأضواء عليها لئلا يضل الفهم وتتشعب الآراء.

وأبان أيضا عن المثال الذي احتذاه في ترتيب صحيحه فقال : «قصدنا في نظم السنن حذو تأليف القرآن، لأن القرآن ألف من أجزاء، فجعلنا السنن أقساما بإزاء القرآن، ولما كانت الأجزاء من القرآن كل جزء منها يشتمل على سور جعلنا كل قسم من السنن يشتمل على أنواع، فأنواع السنن بإزاء سور القرآن، ولما كانت كل سورة من القرآن تشتمل على آي جعلنا كل نوع من أنواع السنن يشتمل على أحاديث والأحاديث من السنن بإزاء الآي من القرآن.»[49].

إن هذا الترتيب الذي سلكه ابن حبان ابتدعته عقلية جبارة عميقة الغور، دقيقة التنظيم، قد اجتمع لصاحبها من الصفات ما لم يجتمع لغيره، فهو ذو حافظة واعية، وعقل منظم، وهو الذكي الألمعي، وهو الباحث المنقب، وهو العالم المطلع، وهو الناقد العبقري، وهو الأصولي الدقيق والفقيه الواعي والمحدث البارع. اطلع على كل ما تركه السابقون، وأنضجه الزمان وصقلته التجربة وفحصته الاختبارات، فنفذ ببصيرته إلى لبه وتغلغل في أعماقه وتعرف أسراره مراعيا القانون الجامع ليربط بين الجزئيات ويحمل حوله الأشتات التي تربطها به رابطة من معنى، فيرصف ذلك في تقسيم واحد

---

(48) نفسه : 149/1.

(49) نفسه : 150/1.

متضرع إلى أنواع تشبه القرآن في ترتيبه[50]. وما ذلك إلا تسهيلا لحفظها «فمن قصد قصد الحفظ لها، سهل عليه ما يريد من ذلك، كما يصعب عليه الوقوف على كل حديث منها، إذا لم يقصد قصد الحفظ له. ألا ترى أن المرء إذا كان عنده مصحف، وهو غير حافظ لكتاب الله جلا وعلا، فإذا أحب أن يعلم آية من القرآن في أي موضوع هي صعب عليه ذلك، فإذا حفظه، صارت الآي كلها نصب عينيه.

وإذا كان عنده هذا الكتاب وهو لا يحفظه، ولا يتدبر تقاسيمه وأنواعه، وأحب إخراج حديث منه، صعب عليه ذلك، فإذا رام حفظه، أحاط علمه بالكل حتى لا ينخرم منه حديث أصلا» [51].

وقد وصف الإمام السيوطي هذا الترتيب فقال : «صحيح ابن حبان ترتيب مخترع ليس على الأبواب وليس على المسانيد ولهذا سماه "التقاسيم والأنواع" [52]. وإذا كان ابن حبان قد اعترف بأن صحيحه لا يقدر على الكشف منه إلا من حفظه، فإن كثيرا من العلماء قد تلقفوا كلامه هذا ليحكموا على صحيحه بعسر الفهم وصعوبة الاستنباط. فالذهبي يقول : «وقد اعترف – يعني ابن حبان– أن صحيحه لا يقدر على الكشف منه إلا من حفظه كمن كان عنده مصحف لا يقدر على موضع آية يريدها منه إلا من حفظه» [53] وهي عبارة مبتورة تناولها الذهبي بحذر ليجعلها دليلا على صحة حكمه.

---

(50) قال العلامة أحمد شاكر : يريد ابن حبان بأجزاء القرآن تحزيبه القديم الثابت في السنة فيما روى أحمد في المسند (16235) من حديث أوس بن حذيفة حيث قال : «فسألنا أصحاب رسول الله حين أصبحنا. قال : قلنا كيف تحزبون القرآن ؟ قالوا : نحزبه : ثلاث سور، وخمس سور، وتسع سور، وإحدى عشرة سورة، وحزب المفصل من قاف حتى يختم. أما التجزئة الحديثة المشهورة الآن بين الناس، المثبتة في المصاحف إلى ثلاثين جزءا فإنها غير مرادة لابن حبان يقينا. انظر صحيح ابن حبان : 10/1.

(51) صحيح ابن حبان : 151/1.

(52) تدريب الراوي : 83/1.

(53) سير أعلام النبلاء : 16 ترجمة : 70.

ولعظيم مكانة الذهبي في النفوس -وهو بها جدير وهو المشهود له بالإمامة في هذا الفن- تلقف من جاء بعده هذا الحكم وعبر عنه بأسلوبه الخاص دون سبر لأبعاده وامتحان لمسوغاته.

فالأمير علاء الدين الفارسي الذي أعاد ترتيب الكتاب على أبواب الفقه يقول : «لكنه -أي صحيح ابن حبان -لبديع صنعه ومنيع وضعه، قد عز جانبه، فكثر مجانبه، تعسر اقتناص شوارده، فتعذر الاقتباس من فوائده وموارده» [54]. وعبارته هذه لاتصف الصحيح بعسر الترتيب بمقدار ما تصف الناس بفتور الهمم في طلب العلم وضعف العزائم أمام مناعة الصنع وعزة الجانب.

أما الحافظ السيوطي فيقول : «والكشف من كتابه عسر جدا »[55].

ولم يفت الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- أن يعبر عن هذا العسر أيضا فقال : «وقد قصد بهذا الترتيب الذي اخترعه وتفنن فيه إلى مقصد لم يتحقق، وصار الكشف من كتابه عسرا جدا». وقال أيضا : «ولكن حيلته للحفظ لم تفلح، ثم نجح أي نجاح في تصعيب الكشف من كتابه [56]».

وهنا نتساءل هل العسر الذي وصفت به طريقة ابن حبان منفي عن الطرق التي ألفها الناس واعتادوها ونسجوا على منوالها؟. يجيب المحقق شعيب الأرنؤوط فيقول : «إن كل من مارس هذا الفن يدرك الصعوبة الجسيمة التي يلقاها الباحث عن حديث في المسند وخاصة إذا كان هذا الحديث في مسند أبي هريرة مثلا أو مسند عبد الله بن عمر أو عبد الله بن عباس دون استخدام

(54) مقدمة الإحسان : 95/1.
(55) تدريب الراوي : 83/1.
(56) صحيح ابن حبان : 11/1.

الفهارس أو الرجوع إلى كتب الأطراف. وهذه الفهارس -وقد ذللت كثيرا من الصعوبات وأتاحت لطلبة العلم الرجوع الى ما يحتاجون اليه من الحديث بيسر وسهولة - لم تكن في عصر ابن حبان.

ولنتصور الأمر على شكل قريب من الواقع بالنسبة إلى أسلوب الكتب والأبواب لا بد لنا من إجراء الموازنة التالية :

من المعلوم أن صحيح البخاري يتألف من سبعة وتسعين كتابا مجموع أبوابها 3731 بابا، أما صحيح ابن حبان فهو مبني على خمسة تقاسيم تنطوي على أربعمائة نوع. فهل يتصور عقلا أن البحث عن حديث في الأول أيسر وأسهل منه في الثاني لمن لم يتمرس أي الأسلوبين سابقا ؟

الجواب النظري : ليس لصاحب الأسلوب الأول، أسلوب الكتب والأبواب، فلماذا إذا وصفت بالعسر ؟

ولو عدنا إلى عبارة الحافظ الذهبي وأمعنا النظر فيها لوجدنا أن الحكم الذي أطلقه على هذا الأسلوب حكم مستنبط من مقدمة الصحيح وليس حكما قائما على التجربة والاختبار، فالخطيب البغدادي (ت 463) -والزمن بينه وبين ابن حبان قريب نسبيا- لم يطلع على كتب ابن حبان، وإنما تحدث عنها بأسف لضياعها ففي أي ميدان جربت بعد ذلك ومن مارسها وطبقها ؟ فظهر له نجاحها أو عدمه» [57]. يقول الخطيب - رحمه الله- : «ومثل هذه الكتب كان يجب أن يكثر بها النسخ، فيتنافس فيها أهل العلم ويكتبوها ويجلدوها إحرازا لها، ولا أحسب المانع من ذلك إلا قلة معرفة أهل تلك البلاد بمحل العلم وفضله، وزهدهم فيه، ورغبتهم عنه وعدم بصيرتهم به» [58]. فالخطيب البغدادي أدرك قيمة مؤلفات ابن حبان

(57) صحيح ابن حبان : 31/1 تحقيق شعيب الأرنؤوط وحسين أسد.
(58) معجم البلدان "بست".

وقدرته على استيعاب السنن ودقته في ترتيبها وضبطها فأوجب النسج على منوالها ودعا إلى التنافس في اقتنائها، ولكن لن يدرك قيمتها كما قال ابن حبان نفسه إلا من أشرب حب حفظ السنة، فأفنى عمره في طلبها، وجد نهاره وأسهر ليله في كتابتها وتلقيها من أفواه أهلها، ومن ثم فما حكم به على صحيح ابن حبان غير صحيح، وإنما هو تسويغ لموقف غير عملي من جديد قد يكون مفيدا دفعهم إلى الحرص والمحافظة على أسلوب القوة وتمرسوا به وعايشوه حتى أصبح جزءا من شخصيتهم العلمية وهو المتبع في تصنيف أعظم ما يكون بعد كتاب الله عز وجل.

لقد حكموا على هذه الطريقة دون أية ممارسة ووصفوها بالعسر دون اختبار وتجريب ولم يتبعها أحد بعد ابن حبان فماتت بموته [59].

ج – قيمة صحيح ابن حبان العلمية :

يقول الأمير علاء الدين الفارسي الذي رتب الكتاب على أبواب الفقه وسبر ما فيه ووقف على خوافيه «إن من أجمع المصنفات في الأخبار النبوية، وأنفع المؤلفات في الآثار المحمدية، وأشرف الأوضاع، وأطرف الإبداع، كتاب "التقاسيم والأنواع"» [60]. ويقول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله : «صحيح ابن حبان كتاب نفيس جليل القدر عظيم الفائدة حرره مؤلفه أدق تحرير، وجوده أحسن تجويد وحقق أسانيده ورجاله، وعلل ما احتاج إلى تعليل من نصوص الأحاديث وأسانيدها، وتوثق من صحة كل حديث اختاره على شرطه، ما أظنه أخل بشيء مما التزم إلا ما يخطيء فيه البشر وما لا يخلو منه عالم محقق [61]»

(59) صحيح ابن حبان : 32/1.
(60) مقدمة الإحسان : 95/1.
(61) صحيح ابن حبان : 16/1.

واعتبر المحقق شعيب الأرنؤوط صحيح ابن حبان جامعا لمزايا ما تفرق في غيره من الكتب فقال : «إن هذا الصحيح فيه من المزايا ما هو مفرق في غيره من الكتب، التي هي من بابته، ويزيد عليها مما يجعله محط أنظار الغيورين على الحديث النبوي الشريف الساعين إلى جمعه، وتحقيقه ونشره، وتيسير الإفادة منه.

فإن المحاولة الثانية الجادة في تاريخنا العلمي لاستيعاب الأحاديث الصحيحة كلها في مصنف واحد، واطراح ما سواها، وقد وفق المصنف إلى ذلك أيما توفيق، فلم يفته فيما نظن من الحديث الصحيح إلا النزر اليسير، فهو يعد بحق مصدرا رئيسيا لمعلمة الحديث التي يتشوف إليها أهل العلم، ويتلهفون على ظهورها لتكون منار الهدى في يد كل مسلم، تجمع شعث الآراء، وتوحد منهج الحياة، وتقضي على أسباب الفرقة والخلاف.

وهو إلى هذا موسوعة كبيرة في الفقه على طريقة أهل الحديث، فقد توج كل حديث بعنوان يتضمن المعنى الذي استنبطه من نص الحديث الذي يدرجه تحته، ومن تأمل هذه العناوين أدرك ما كان يتمتع به المصنف رحمه الله من عقل درّاك للمعاني التي يشتمل عليها الحديث، وقدرة فائقة على صوغها بأسلوب واضح جزل.

أضف إلى هذا، التعليقات النفيسة على بعض الأحاديث التي يذكرها بعقبها، بعضها في الكلام على الرجال، وبعضها تفسير دقيق للمعنى وبعضها تعليل فني من وجهة النظر الحديثية، وبعضها في رفع الإشكال المتوهم في الخبر، أو التعارض بين خبر وآخر، وغير ذلك من النفائس والطرائف التي يسلم له بغالبها، وهي تنبيء عن سعة علم ابن حبان وأصالته، ودقة فهمه، وسداد نظره فيما هو آخذ بسبيله [62]».

---

(62) صحيح ابن حبان : 1/43-44 طبعة : 1404 هـ..

د – منزلته بين كتب السنة الصحيحة :

لقد تبوأ "صحيح ابن حبان" منزلة هامة بين كتب السنة التي اختصت بجمع الصحيح واعتبر مصدرا من مصادر الحديث الصحيح، ومرجعا هاما يستغنى بالعزو إليه عن الرجوع إلى غيره، عبر عن ذلك غير واحد ممن سبره وتفرس في أحاديثه.

يقول ابن الصلاح : «ويكفي مجرد كونه –يعني الحديث– في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة وابن حبان» (63).

وقال الحافظ العراقي : «ويؤخذ الصحيح أيضا من المصنفات المختصة بجمع الصحيح فقط كصحيح أبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة وصحيح ابن حبان البستي المسمى بـ "التقاسيم والأنواع"» (64).

وقال السيوطي في جمع الجوامع : «ورمزت للبخاري (خ) ولمسلم (م) ولابن حبان (حب) وللحاكم في المستدرك (ك) وللضياء المقدسي في المختارة (ض). وجميع ما في هذه الكتب صحيح فالعزو إليها معلم بالصحة سوى ما في المستدرك من المتعقب فأنبه عليه»(65).

ويقول الشوكاني : «وكذا يجوز الاحتجاج بما كان في المصنفات المختصة بجمع الصحيح كصحيح ابن خزيمة وابن حبان، ومستدرك الحاكم والمستخرجات على الصحيحين لأن المصنفين لها قد حكموا بصحة كل ما فيها حكما عاما» (66).

---

(63) علوم الحديث : 21.
(64) التبصرة والتذكرة : 54/1.
(65) كنز العمال : 10/1.
(66) نيل الاوطار : 22/1.

ويقول الشيخ طاهر الجزائري : «ومن الكتب المصنفة في الصحيح المجرد صحيح الإمام أبي حاتم محمد بن حبان [67]».

وقال الكتاني : «ومنها كتب التزم أهلها فيها الصحة منها : صحيح أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي بل إنهما أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين [68].

أما الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- فقال : «صحيح ابن خزيمة والمسند الصحيح على التقاسيم والأنواع لابن حبان والمستدرك على الصحيحين هذه الكتب الثلاثة هي أهم الكتب التي ألفت في الصحيح المجرد بعد الصحيحين. للبخاري ومسلم» [69].

وقد تعقب الحافظ ابن حجر ابن الصلاح - وغيره- فيما ذهب إليه فقال : «ومقتضى هذا أن يؤخذ ما في كتاب ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ممن اشترط الصحيح بالتسليم وكذا ما يوجد في الكتب المخرجة على الصحيحين وفي ذلك نظر :

أما الأول فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما أن يخرجا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط التي ذكرها المؤلف، لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه وقد صرح ابن حبان بشرطه.

وحاصله أن يكون راوي الحديث عدلا مشهورا بالطلب غير مدلس سمع ممن فوقه إلى أن ينتهي. فإن كان يروي من حفظه فليكن عالما بما يحيل المعاني، فلم يشترط الاتصال والعدالة ما اشترطه المؤلف في الصحيح من وجود الضبط ومن عدم الشذوذ

---

(67) توجيه النظر : 144.
(68) الرسالة المستطرفة : 20-21.
(69) مقدمة صحيح ابن حبان : 6-7..

والعلة، وهذا وإلا لم يتعرض ابن حبان لاشتراطه، فهو إن وجده أخرجه، وإلا فهو ماش على ما أصل، لأن وجود هذه الشروط لا ينافي ما اشترطه [70].

وسمى ابن خزيمة كتابه "المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة". وهذا الشرط مثل شرط ابن حبان سواء لأن ابن حبان تابع لابن خزيمة مغترف من بحره ناسج على منواله.

ومما يعضد ما ذكرنا احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية الذين يخرج مسلم أحاديثهم في المتابعات كابن إسحاق وأسامة بن زيد الليثي ومحمد بن عجلان ومحمد بن عمرو ابن علقمة، وغير هؤلاء.

فإذا تقرر ذلك عرفت أن حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علة قادحة.

– وإما أن يكون مراد من يسميها صحيحة أنها جمعت الشروط المذكورة في حد الصحيح فلا، والله أعلم» [71].

والحق أن الحكم لأحاديثه بالصحة مطلقا كأحاديث الصحيحين فيه مجانبة، والقول بأن أحاديثه دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علة قادحة هو عين الصواب، على أن صحيح ابن حبان كما قال ابن كثير [72] خير بكثير من المستدرك وصحيح ابن خزيمة، وأنظف أسانيد ومتونا، وأكثر التزاما بشرطه.

---

(70) انظر شروطه في مقدمة الصحيح.

(71) النكت على ابن الصلاح : 1/290-291.

(72) راجع اختصار علوم الحديث ص 26.

هـ - عناية العلماء بصحيح ابن حبان :

لقد كان ترتيب ابن حبان المخترع لكتابه ودقة فهمه واستنباطه وحسن صناعته حافزا لكثير من العلماء للاهتمام به، إذ كانوا شديدي الحرص على الإفادة منه والأخذ عنه، رغم ما وصف به من وعورة المسالك وتشابه الدروب بسبب هندسته العجيبة التي بناه عليها مؤلفه. وقد تجلت هذه العناية به في أنهم لم يدخروا جهدا في الاستفادة منه من جميع جوانبه ووجوهه، إذ هو زاخر بفرائد الفوائد وجواهر النوادر، غني بما أودعه فيه مؤلفه من عصارة فكره وفقهه، وبديع استنباطه وفهمه، وقد شملت عنايتهم به الجوانب التالية :

1 - **مدارسته وقراءته على الشيوخ :** وهذا أول وجه من وجوه العناية به والاستفادة منه، فقد رواه عن مؤلفه ابن حبان تلميذه أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن هارون الزوزني [73]، ورواه عن الزوزني أبو الحسن علي بن محمد بن علي البحاثي [74]، وعن البحاثي رواه الشيخ المحدث المعمر مسند خراسان أبو القاسم زاهر ابن طاهر الشحامي (ت 533 هـ) [75]، والشيخ الفاضل المؤدب مسند هراة تميم بن أبي سعيد الجرجاني أبو القاسم (ت 531 هـ) [76].

وعن الشحامي رواه الحافظ أبو القاسم بن عساكر (ت 571 هـ)[77] والإمام تاج الإسلام أبو سعد السمعاني كما ذكره ياقوت [78].

---

(73) انظر في ترجمته : المشتبه للذهبي : 51/1.

(74) انظر ترجمته في : المشتبه : 51/1.

(75) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء : 9/20.

(76) انظر ترجمته في المنتظم : 10/79-80، البداية والنهاية : 215/12، شذرات الذهب : 102/4.

(77) مترجم في سير أعلام النبلاء : 21/20، شذرات الذهب : 97/4.

(78) انظر في ترجمته : تذكرة الحفاظ : 118/4، طبقات الشافعية : 273/4، شذرات الذهب : 239/4، معجم البلدان : بست.

وعن تميم الجرجاني رواه مسند خراسان الشيخ الجليل الصدوق المعمر الحافظ أبوروح عبد المعز بن محمد الهروي البزار (ت 618 هـ) [79].

وعن عبد المعز الهروي رواه الإمام العلامة البارع القدوة ذو الفنون شرف الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي الفضل السلمي المرسي (ت 655 هـ) [80].

وعن الهروي أيضا رواه الشيخ الإمام المحدث جمال المشايخ صدر الدين أبو علي الحسن بن محمد بن محمد البكري النيسابوري ثم الدمشقي (ت 656 هـ) [81].

وعن البكري رواه الحافظ المسند أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن أبي الهيجاء ابن الزراد (ت 726 هـ) [82] وأشار إلى روايته عن البكري الذهبي في السير [83].

وقد تناقل العلماء "صحيح ابن حبان" من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب بعد مئات السنين من وفاة مؤلفه، فهذا ابن جابر الوادي آشي التونسي (ت 749 هـ) يذكر في برنامجه [84] أنه قرأ جميع حديثه بسنده بحرم الله تعالى تجاه الكعبة المعظمة على إمام المقام الشريف رضي الدين أبي اسحاق إبراهيم الطبري [85] ثم ساق إسناده إلى مؤلفه.

---

(79) معجم البلدان : "بست".

(80) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء : 114/22، شذرات الذهب : 81/5، النجوم الزاهرة : 253/6.

(81) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء : 312/23، البداية والنهاية : 197/13، شذرات الذهب : 269/5، النجوم الزاهرة : 59/7.

(82) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة : 110/5، الوافي بالوفيات : 147/2.

(83) انظر سير أعلام النبلاء : 326/23.

(84) برنامج الوادي آشي : 204.

(85) انظر في ترجمته : الدرر الكامنة : 1/54-55، النجوم الزاهرة : 255/9، شذرات الذهب : 56/6.

وكان أبو عبد الله محمد بن عبد الله السلمي المرسي يملي الكتاب بالمقام الشريف وعنه سمع شرف الدين الطبري.

وكان أبو القاسم زاهر بن طاهر الشحامي يملي الكتاب بجامع نيسابور كما أملاه أبو الحسن علي بن محمد البخاري القسطلاني [86] بالقاهرة حيث كان شيخا بدار الحديث الكاملية. كما كان الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي الهيجاء الزراد يمليه على طلابه بجامع الصالحية بدمشق [87].

وإلى جانب قراءته اهتم العلماء بكتابته واختاروا لذلك أجل البقاع وأعظمها فهذا أحمد بن يحيى بن علي بن محمد بن عبد الرحمان بن عساكر كتب صحيح ابن حبان تجاه الكعبة المشرفة وقرأه على الشيخين قطب الدين أبو بكر بن المكرم، وناصر الدين محمد بن محمد بن أبي منصور العسقلاني ثم المصري وبحضور الإمام شمس الدين بن القيم وكان الأصل بيده ينظر فيه ويعارض به، وبحضور عبد الله ولد ابن القيم، وكان ينسخ، والشيخ أحمد بن محمد بن مجاهد، وكان بيده نسخة يعارض بها مسموعته على المرسي [88].

ومن نظر في السماعات المثبتة في نسخ صحيح ابن حبان المخطوطة التي وصفها الشيخ أحمد شاكر، وما جاء في برنامج التجيبي (ت 730 هـ) [89] وبرناج الوادي آشي (ت 749 هـ) [90] وغيرهما يرى أن كتاب "التقاسيم والأنواع" كان متداولا بين أهل

(86) انظر ترجمته في البداية والنهاية : 310/13، الوافي بالوفيات : 132/2، طبقات الشافعية : 18/5-19.

(87) برنامج الوادي آشي : 205.

(88) كما يظهر ذلك من المخطوطات التي وصفها أحمد شاكر.

(89) راجع برنامج التجيبي : 127.

(90) راجع برنامج الوادي آشي : 204.

العلم في مكة والشام في القرن السابع والثامن الهجري، يسمعونه على الشيوخ، ليتصل سماعهم بمؤلفه من جهة، وللتوثق والضبط من جهة أخرى.

أما في المغرب فيذكر ابن غازي المكناسي المغربي (ت 910 هـ) في فهرسته [91] أنه قرأه بإسناده عن شيوخه إلى مؤلفه وينقل عن شيخه الشمني قوله : والمسموع من هذا الكتاب لنا ولشيوخنا إنما هو الحديث المسند دون الكلام عليه. وكلامه هذا يدل على أن صحيح ابن حبان حظي باهتمام المغاربة، فقد جعلوه من بين كتب الحديث الجديرة بالحفظ والاهتمام وكان يدرس في أهم المعاقل العلمية كجامع القرويين بفاس والمسجد الأعظم بمكناس.

ويكفي لنتعرف على مدى حرص الأئمة على مدارسته ومطالعته واستجلاء كل حديث فيه للاحتجاج به قول للحافظ ابن حجر أمير حفاظ الحديث حيث قال في كتابه "النكت على ابن الصلاح" [92] : «وأما حديث أبي أمامة رضي الله عنه [93] فقد أشار إليه شيخنا، وقوله : إن ابن حبان أخرجه في "صحيحه" من رواية شهر عن أبي أمامة رضي الله عنه فيه نظر، بل ليس هو في "صحيح ابن حبان" البتة لا من طريق أبي أمامة ولامن طريق غيره، بل لم يخرج ابن حبان في "صحيحه" لشهر شيئا».

إن هذا الاستقراء الدقيق لصحيح ابن حبان يقوم به إمام جليل مثل ابن حجر ليظهر لنا تلك العناية الكبرى التي حظي بها من هؤلاء الأعلام.

---

(91) راجع فهرست ابن غازي : 53.

(92) راجع النكت على ابن الصلاح : 410/1.

(93) ذكره ابن فهد في لحظ الألحاظ : 232، وانظر الإعلان بالتوبيخ : 233.

2 - **تراجم رجاله** : وقد وجهت عناية العلماء إلى هذا الجانب لما عرف به المؤلف من مذهب متميز في نقد الرجال أغرى بعض الأئمة بترجمة رجال "صحيحه" كما فعل الحافظ العراقي (ت 806 هـ) فألف كتاب "رجال ابن حبان" [94].

وصنع مثل ذلك أيضا ابن الملقن سراج الدين عمر بن علي (ت 804 هـ) فألف : "مختصر تهذيب الكمال" مع التذييل عليه من رجال كتب ستة منها : "صحيح ابن حبان" [95].

وذكر السخاوي من هذه الكتب أحمد وابن خزيمة والدار قطني والحاكم ثم قال : "قد رأيت مجلدا وأمره فيه سهل" [96] وأشار إليه صاحب "كشف الظنون" إشارة عابرة أثناء الكلام على كتاب "الكمال في معرفة الرجال" للمقدسي وهو الأصل الذي بني عليه "التهذيب" وغيره من فروعه، قال : وإكمال التهذيب للسراج عمر بن علي بن الملقن (ت 804 هـ) [97].

3 -**اختصاره وتخريج زوائده** : وعني العلماء أيضا باختصار وتخريج زوائده، أما اختصاره فقد قال حاجي خليفة: اختصره سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن الشافعي (ت 804هـ)[98].

قال الشيخ أحمد شاكر : «أما كتاب ابن الملقن في الاختصار فما أظنه ذا فائدة كبيرة، لأنه كان معروفا بالتساهل في تأليفه وعدم التحرير كما وصفه بذلك معاصروه وتلاميذه -رحمه الله- ولأن غاية

---

(94) ذكره ابن فهد في لحظ الألحاظ : 199-200.

(95) الضوء اللامع : 102/6.

(96) كشف الظنون : 330/2 و1510.

(97) كشف الظنون : 330/2 وانظر الاعلان بالتوبيخ : 233.

(98) انظر كشف الظنون : 77/2 و1075، الضوء اللامع : 100/6، شذرات الذهب : 44/4-45.

اختصاره -فيما أظن- أن يحذف الأسانيد والمكرر من الأحاديث وليس في هذا كبير فائدة إن كان» [99].

وأما تخريج زوائده على "صحيحي" البخاري ومسلم لما تحقق فيه من شروط الصحة، فقد عمل ذلك الحافظ مغلطاي بن فليح الحنفي (ت 762 هـ)، فقد ذكر السيوطي في ترجمته [100] أنه خرج زوائد ابن حبان على الصحيحين ولم يصلنا كتابه هذا. وإنما وصلنا كتاب آخر ألفه الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807 هـ) سماه "موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان" وقد حققه [101] الشيخ عبد الرزاق حمزة مدير دار الحديث بمكة المكرمة والمدرس بالحرم المكي الشريف. وهو منتزع من صحيح ابن حبان لكنه جرد منه الأحاديث التي سبقه إليها الشيخان - البخاري ومسلم - لأن كتابيهما في الصحيح يغنيان عنها، وقصر كتابه على ما زاد عليهما في صحيح ابن حبان مما لا يوجد فيهما. وكان الكتاب نادر الوجود حتى أن الشيخ أحمد شاكر رحمه الله أعلن أنه لا يعرف له وجودا وقال : «ولو وجد كتاب الهيثمي لكان ذا فائدة لنا في إخراج هذا الصحيح» [102]. ثم وجد وطبع، يقول الهيثمي : «وبعد فقد رأيت أن أفرد زوائد صحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي رضي الله عنه على صحيح البخاري ومسلم رضي الله عنهما، مرتبا ذلك على كتب فقه أذكرها لكي يسهل الكشف منها، فإنه لا فائدة في عزو الحديث إلى صحيح ابن حبان، مع كونه في شيء منها. وأردت أن أذكر الصحابي فقط وأسقط السند اعتمادا على تصحيحه فأشار علي سيدي الشيخ الإمام العلامة الحافظ ولي

(99) صحيح ابن حبان : 20/1.

(100) انظر ذيل تذكرة الحفاظ : 366.

(101) في تاريخ بروكلمان 205/3 «وهذبه» وفي تاريخ سيزكين 472/1 : ونقحه وكلاهما مجانب للصواب.

(102) صحيح ابن حبان : المقدمة.

الدين أبو زرعة ابن سيدي الشيخ الإمام العلامة شيخ الاسلام أبي الفضل عبد الرحيم العراقي، بأن أذكر الحديث بسنده لأن فيه أحاديث تكلم فيها بعض الحفاظ، فرأيت أن ذلك هو الصواب فجمعت زوائده ورتبتها على كتب». ثم ذكر هذه الكتب وسنده إلى المؤلف[103].

ولما كان غرض الحافظ نور الدين الهيثمي هو تتبع زوائد ابن حبان على الصحيحين فقد تتبع تلميذه الحافظ ابن حجر هذه الزوائد ونبه في هامش " موارد الظمآن" على ما كان منها موجودا في صحيحي البخاري ومسلم، وهذا لا يقدح في كتاب "موارد الظمآن" بل يتممه ويرفع من مكانة صحيح ابن حبان بإبراز ما وافق فيه الشيخين في التصحيح وشاركهما في الإخراج.

كما اهتم الحافظ ابن حجر أيضا -وكما سبق- بصحيح ابن حبان فوضع عليه حواش وتعليقات مفيدة، يقول المباركفوري : «ونسخة قلمية صحيحة من كتاب " صحيح ابن حبان" موجودة في خزانة الكتب الجرمية مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر وله على هامشها حواش مفيدة، والمجلد الأول من هذا الكتاب موجود في خزانة الكتب المحمودية بالمدينة المنورة»[104].

4 -النقل عنه والعزو إليه :

وهذا باب واسع من أبواب الإفادة من "صحيح ابن حبان" إذ إن كثيرا ممن جاء بعده من المحدثين نقلوا عنه في مدوناتهم، فالحافظ المنذري (ت 656 هـ) نقل عنه في كتابه " الترغيب والترهيب" والإمام تقي الدين بن دقيق العيد (ت 702 هـ) عزا إليه في كتاب "الإلمام في أحاديث الأحكام" وغيره، والحافظ الزيلعي (ت 762 هـ)

(103) موارد الظمآن : المقدمة.
(104) انظر : تحفة الأحوذي : 155/1.

عزا إليه في كتابه "نصب الراية" وكان يذكر في عزوه إليه النوع والقسم فيقول : «أخرجه ابن حبان في النوع الأول من القسم الرابع» مثلا، والحافظ العراقي (ت 806 هـ) عزا إليه في تخريجه لكتاب "إحياء علوم الدين" وانتخب منه أربعين حديثا في كتاب في كتاب سماه "أربعون بلدانية" [105]. واعتنى بالعزو إليه الحافظ ابن حجر (ت 852 هـ) في "فتح الباري" و"تلخيص الحبير" و"تخريج أحاديث الكشاف" و"الدارية في تخريج أحاديث الهداية" وغيرها، والحافظ السخاوي (ت 902 هـ) في كتابه "المقاصد الحسنة"، ونثره الحافظ السيوطي (ت 911 هـ) في كتابه "الجامع الكبير" وعزا إليه في تفسيره " الدر المنثور". كما عزا إليه الإمام الشوكاني في "نيل الأوطار" والصنعاني في "سبل السلام"، وغير هؤلاء من الحفاظ مما يمكن معه القول إن معظم صحيح ابن حبان منثور في مؤلفات المحدثين الذين أتوا بعده.

5 –الإفادة من فقهه للنصوص وتعليقاته عليها :

ومما زاد في إغراء العلماء بالنظر في "صحيح ابن حبان" والأخذ عنه ما حفل به هذا الصحيح من استنباطات فقهية دقيقة عنون بها المؤلف كل حديث أورده. فكتابه من هذه الناحية يعد كتابا في الفقه ذا أهمية خاصة، لأن استنباطاته مبنية على أدلتها مستندة إلى نصوصها، يضاف إلى ذلك تعليقاته الهامة على كثير من الأحاديث يفسر فيها لفظا غريبا، أو يوضح معنى مستغلقا، أو يرفع إشكالا ويزيل إبهاما، أو يجمع بين روايتين الظاهر أن بينهما تضادا وتهاترا على حد تعبيره، أو يذكر اسم رجل بتمامه إن ذكر في الإسناد كنيته أو العكس، إلى آخر ما ذكره من شوارد وفرائد زادت في غنى كتابه وجعلته منقطع النظير في بابه.

(105) ذكره ابن فهد في "لحظ الألحاظ" : 232.

ومع هذا فقد ظلت الإفادة منه مقصورة على الصفوة من الأئمة الذين اقتحموا أسواره، واقتطفوا ثماره وأزهاره، وأدركوا أهميته وقيمته في حين ظلت أبوابه موصودة في وجه كثير ممن تشوف إليه ورغب في الأخذ عنه وذلك بسبب ما وصف به من عسر الترتيب وصعوبة الأخذ، والحق أنه عن ذلك بعيد.

6 –إعادة ترتيبه :

بسبب ما وصف به صحيح ابن حبان فقد عمل كثير من العلماء على تقريبه وتنظيمه، فأعادوا ترتيبه على الأبواب الفقهية شأنه شأن سائر كتب السنن والتي يسهل فيها الكشف عن أي حديث منها. وممن رتبه :

أ – الحافظ مغلطاي بن فليج (ت 762 هـ)[106].

ب – الحافظ محمد بن عبد الرحمان بن محمد المعروف بابن رزيق (ت 803 هـ)[107].

ج – الأمير علاء الدين الفارسي وقد سمى كتابه " الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان" وهو الكتاب المتداول [108] ذكر في مقدمته أن "صحيح ابن حبان" «لم ينسج على منوال في جمع سنن الحلال والحرام، لكنه لبديع صنعه، ومنيع وضعه قد عز جانبه، فكثر مجانبه، تعسر اقتناص شوارده، فتعذر الاقتباس من فوائده وموارده، فرأيت أن أتسبب لتقريبه، وأتقرب إلى الله بتهذيبه وترتيبه وأسهله على طلابه بوضع كل حديث في بابه، الذي هو أولى به، ليؤمه من هجره، ويقدمه من أهمله وأخره، وشرعت فيه معترفا بأن

(106) ذكره ابن فهد في "لحظ الألحاظ" : 129.

(107) ذكره ابن فهد في "لحظ الألحاظ" : 186.

(108) في طبعة دار الفكر –ضبط كمال يوسف الحوت– كتب على ظهر الغلاف "الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان "، وهو خطأ واضح.

البضاعة مزجاة، وأن لاحول ولا قوة إلا بالله، فحصلته في أيسر مدة، وجعلته عمدة للطلبة وعدة، فأصبح بحمد الله موجودا بعد أن كان كالعدم، مقصودا كنار على أرفع علم، معدودا بفضل الله من أكمل النعم، قد فتحت سماء يسره، فصارت أبوابا، وزحزت جبال عسره فكانت سرابا، وقرن كل صنو بصنفه، فآضت أزواجا، وكل تلو بإلفه فضاءت سراجا وهاجا. وسميته "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان" [109] ثم قدم له بمقدمة عرف فيها بابن حبان، وذكر نص خطبته ثم الأبواب التي رتب عليها الكتاب.

يقول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله : «وشيء آخر دقيق عجيب نادر صنعه الأمير علاء الدين لم أكن أظن أن أجده في شيء من كتب المتقدمين وهو الفهرس الحقيقي الكامل، فقد يعلم بعد القارئين أني تحدثت في مقدمات بعض كتبي وغيرها كمقدمة شرحي لسنن الترمذي في شأن الفهارس وغلط أهل هذا العصر في ظنهم أنها عمل إفرنجي طبقه المستشرقون على كتبنا التي قاموا بنشرها، وبينت أن فكرة الفهارس فكرة عربية إسلامية لم يعرفها الإفرنج، ولا خطرت ببالهم إلا في عصور متأخرة، وأن العرب سبقوهم بقرون طوال في ترتيب اللغة على الحروف في المعاجم وفي كتب التراجم وغيرها على الحروف كما صنع الخليل بن أحمد ومن تبعه في اللغة، وكما صنع البخاري ومن تبعه في التراجم، وبينت أن هذه محاولات للفهارس لم يمنعهم من جعلها فهارس حقيقية إلا عدم وجود المطابع»[110].

---

(109) انظر مقدمة الكتاب.

(110) صحيح ابن حبان : 17/1.

7 – **فهرسته** : ومن السبل التي سلكها الأئمة في تقريب هذا الصحيح فهرسته عن طريق ذكر أطراف أحاديثه وهو ما فعله الحافظ العراقي فألف كتاب : "أطراف صحيح ابن حبان" بلغ فيه إلى أول النوع الستين من القسم الثالث [111]، وألف الحافظ ابن حجر كتاب " إتحاف المهرة بأطراف العشرة" منها صحيح ابن حبان[112].

8 – **تحقيقه ونشره** : ومن باب العناية أيضا بهذا الصحيح ما قام به بعض العلماء من تحقيق الكتاب وضبط أحاديثه ونصوصه ونشره للإفادة منه والاغتراف من بحر علمه، وممن حققه :

أ – من الذين قاموا بتحقيق الكتاب ونشره الشيخ المرحوم أحمد محمد شاكر وهو أحمد العلماء الذي بلغوا في معرفة حديث رسول الله ﷺ رواية ودراية مبلغا كبيرا، وقد قام –رحمه الله– بتحقيق ونشر أكثر من كتاب خدمة للسنة وأداء لأمانة التبليغ فحقق عشرين جزءا من مسند الإمام أحمد، وأربعة عشر جزءا من تفسير الطبري، وجزءين من سنن الترمذي، أما صحيح ابن حبان فلم يحقق منه سوى جزء واحد واختطفته المنية قبل إتمامه.

والمنهج الذي التزمه العلامة أحمد شاكر –رحمه الله– هو اعتماد تصحيح ابن حبان والأخذ برأيه في شروط الصحيح ولذا لم يتعقب المؤلف في بعض أسانيده، ولم ينبه عن درجة بعض الأحاديث التي لا توافق شرط الجمهور في الصحيح، إلا ما كان لابد من التنبيه عليه كما ذكر في الحديث رقم (42)، واكتفى رحمه الله

---

(111) ذكره ابن فهد في لحظ الألحاظ : 232.

(112) ذكره ابن فهد في لحظ الألحاظ : 233 وانظر الرسالة المستطرفة 127، وكتب الأطراف هي الكتب التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده إما على سبيل الاستيعاب أو التقييد بكتب مخصوصة.

بتخريج الحديث من "الصحاح" و"السنن" و"المسانيد" مع ترجمة موجزة لبعض الرواة وتبيين بعض أوهام النسخة.

وبعدوفاته قام الأستاذ عبد الرحمان محمد عثمان بإصدار جزئين آخرين من الكتاب نشرتهما المكتبة السلفية بالمدينة المنورة سنة 1970م.

ب – وقام الأستاذ كمال يوسف الحوت بضبط الكتاب والتقديم له، فصدر الكتاب بمقدمة ذكر فيها جزءا من حياة ابن حبان وبعض مؤلفاته، كما عرف بابن بلبان، والنسخ الخطية التي اعتمد عليها في إصدار الكتاب، إلا أنه اقتصر في عمله على مقابلة الكتاب وترقيم أحاديثه وإخراج الآيات القرآنية، وشرح بعض الألفاظ اللغوية الغريبة، أما تخريج أحاديثه فلم يعرج عليه، إيمانا منه بأن أحاديثه كلها صحيحة لا تحتاج إلى تحقيق إذ «لو حقق كتاب ابن حبان –كما يقول – فلماذا لا يحقق البخاري ومسلم وغيرهما من الكتب الأصول»[113]. إلا أنه وقع في أخطاء كثيرة سواء في ضبط أسماء الرواة أو التنبيه على ألفاظ وقواعد حديثية، معتمدا في ذلك على ما كتبه الشيخ شعيب الأرنؤوط قبله. وقد صدرت الطبعة الأولى من الكتاب سنة 1407 هـ –1987م وذلك في تسعة أجزاء عن مؤسسة دار الكتب العلمية. وقد أعقبها جزء خاص بفهرست الأحاديث النبوية والآثار القولية والفعلية والموقوفات مرتبة على حروف المعجم.

جـ – وقام بتحقيق الكتاب للمرة الثانية الشيخ شعيب الأرنؤوط وذلك على مرحلتين :

– المرحلة الأولى : اشترك الشيخ شعيب الأرنؤوط والأستاذ

---

(113) انظر مقدمة الإحسان : 24/1.

حسين أسد في تحقيق الكتاب، فصدر منه الجزء الأول عام 1984م، ثم صدر الجزء الثاني عام 1986م، كلاهما عن مؤسسة الرسالة.

– المرحلة الثانية : وفيها استقل الشيخ شعيب الأرنؤوط بإعادة تحقيق وإصدار الكتاب كاملا، فقام بوضع أسس جديدة للتحقيق، وأعاد العمل فيه. وصدر الجزء الأول بمقدمة تكلم فيها عن ابن حبان وجزء من حياته وعلمه، وعرف ببعض شيوخه وتلامذته ومؤلفاته، وخاصة منها "الصحيح"، وبين النسخ الخطية التي اعتمد عليها في التحقيق. كما أوضح منهجه وخطته في ذلك فقال : « على أن هناك إطارا عاما لا بد من العمل ضمنه ؛ وخطا عريضا ينبغي التزامه، من ذلك ما اصطلح عليه الناس اليوم من ضرورة ضبط ألفاظ النص وخاصة إذا كان آية قرآنية أو حديثا شريفا، وهذا ما دعا إلى شكل ذلك كاملا في هذا الكتاب، ويلي ذلك ضبط أسماء الأعلام والبلدان والألقاب والأنساب والمواضع، وذلك لتجنيب غير المختص الخطأ في قراءتها.

ومن ذلك تحلية النص بعلامات الترقيم، وتوزيعه على نحو يسهل قراءته على طالب العلم، ويجنبه كثيرا من الزلل في فهم المراد.

وهذا كله فيما يتعلق بذات النص أما ما يستدعيه من تعقب أو تعليق أو استدراك أو تصحيح فذاك عمود منهج التحقيق وهو كالتالي» : (114).

1 – دراسة رجال السند ما عدا شيخ ابن حبان –لأنهم كلهم ثقات– إلا إذا انفرد ابن حبان بحديث لم يخرجه غيره فلا بد من دراسة شيخه والكشف عنه.

2 – بيان ما استدركه ابن حبان من الأحاديث مما هو على شرط الشيخين.

(114) انظر الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان : 67/1، 71.

3 - تخريج أحاديثه من كتب "السنن" و"المسانيد" و"المعاجم" المؤلفة قبل ابن حبان أو بعده، مع عزو كل حديث إلى موضعه بلفظه ورقمه، ثم التعليق على بعض الأحاديث بما تستدعيه الضرورة من شرح لفظ أو بيان رأي، مع تصحيح ما وقع في طبعة "الإحسان" السابقة من أخطاء والتنبيه عليها.

4 - حافظ على أرقام الأحاديث كما هي في طبعة "الإحسان" الأولى أو في الأصل من "التقاسيم والأنواع" مع وضع فهرس لكل جزء يشمل الكتب والأبواب وأطراف الأحاديث. فجاءت هذه الطبعة صنعا آخر مفيدا ومتميزا.

خاتمة:

والخلاصة أن صحيح ابن حبان كما وضعه صاحبه فريد في بابه، دقيق في تصوره، غني في ترتيبه. ولئن قصرت بعض الهمم عن سبر أغواره واقتناص شوارده وفوائده، فإن الهمم العالية قد تطلعت إليه بشغف فكشفت عن مخبوئه الذي يعد بحق مفخرة من مفاخر علماء الحديث في ضبط السنة وجمعها أولا، وفي تقريبها وتيسير فهمها ثانيا، وثالثا في وضعها بين يدي من حملهم الله أمانة الحفاظ على امتثال أوامر الله واجتناب نواهيه، والانضباط بأحكامه في الحلال والحرام.